بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية التونسية
وزارة الدفاع الوطني
الوزير
عدد: 11980/ د 4

تونس في 15 مارس 2024

وارادات عدد .....
18 مارس 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤالين كتابيّين.
المرجع : مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0000662 بتاريخ 22 فيفري 2024.
المصاحيب: إجابة وزارة الدفاع الوطني في صيغة ورقيّة.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلّق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤالين كتابيّين كان قد توجّها بهما كل من السيّدة منال بديدة والسيّد طارق مهدي، عُضوا مجلس نواب الشعب، أتشرّف بموافاتكم صحبة هذا بالإجابة الكتابيّة لوزارة الدفاع الوطني. كما تجدون نصّ الإجابة في صيغتها الإلكترونيّة على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب، المضمّن بمراسلتكم أعلاه.

والسّلام

عماد مميش

إجـــابة وزارة الدفـــاع الوطنـــي

أوّلا: سؤال النائب طارق مهدي حوْل تركيز نشاط صناعي بجهة صفاقس:

- يبلـغ طول الشـريط السّـاحلي التونسي القارّي 1300 كلم دون اعتبار الجزر. وقد كانت تونس، إلى زمن غير بعيد، تمتلك أقوى الأساطيل البحريّة الحربيّة في البحر الأبيض المتوسّط،

- تتمّ المبادلات التجارية عبر العالم سواء بيْن القارّات أوْ بيْن التكتّلات الاقتصاديّة الكبرى وبيْن الدّول عبر البحر، حيث تناهز هذه النسبة **98 %** بالنسبة للمبادلات التجاريّة للجمهوريّة التونسيّة مع الخارج،

- من جانب آخر وفيما يهمّ مباشرة المؤسّسة العسكريّة ومتطلّبات نشاطها وحُسن اضطلاعها بمهامها الرئيسيّة المتمثّلة في الذّود عن حرمة الوطن وحماية حدوده البرية والبحرية ضد أي تهديد وعدوان، فإنّ التزوّد بالحاجيات من الأسلحة يُعتبر من الإقتناءات الأرفع كلفة والأكثر تعقيدا بالنظر لطبيعة هذه المعدّات وخضوعها لمنظومة تبادل خصوصيّة تحكمها تحالفات الدّول وهيمنة القوى العظمى من جهة ولما فيها من براءات اختراع ومنظومات متطوّرة تعكس ارتفاع كلفتها، سيما وأنّه يتمّ التزوّد بها بالعُملة الصّعبة وهو ما يحدّ من قدرة البلاد على تحقيق حاجياتها من هذه المعدّات،

- مـــن هـــذا المنطلـق، ولجملة الاعتبـــارات سالفـــة الذكـــر، شرعـــت المؤسّســـة العسكريّـــة، استخلاصا لنجاح تجربة تصنيع أوّل قطعة بحريّة سنة 2015، في إطار تعاون بين الهياكل المعنيّة بوزارة الدفاع الوطني و" شركة الإنشاءات والصّناعات البحريّة " (SCIN)، في دراسة سبل تطوير هذا التعاون. حيث تمّ إعداد ملف متكامل تمّ بمقتضاه اقتراح تركيز مشروع طويل المدى في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) لتحقيق حاجيات المؤسّسة العسكريّة من القطع البحريّة (سفن حربيّة من مختلف الأحجام بالأساس) في مرحلة أولى، وحاجيات الأسلاك الشبيهة العاملة على حماية الحدود البحريّة كالحرس البحري والديوانة، ثمّ حاجيات عديد القطاعات الاقتصاديّة الهامّة على غرار الصيد البحري والسياحة البحريّة والنقل البحري بمختلف أشكاله التجاري والترفيهي والسياحي، ثمّ وفي مرحلة لاحقة التوجّه نحو التصدير، بالنظر للميزة التفاضليّة المضمونة لتخصّص بلادنا في هذا المجال والأسعار التنافسيّة مقارنة للمعمول به دوليّا وهو ما يدعم **بلورة منوال تنموي جديد قوامه التعويل على الإمكانيّات الذاتيّة وتوظيف الطاقات والقدرات وعلى رأسها الكفاءات الوطنيّة من المهندسين والمختصّين، خرّيجي منظومتيْ التعليم والتكوين الوطنيّتين** ممّا سيساهم بصفة ملموسة في تعزيز السيادة الوطنيّة وخلق ديناميكيّة اقتصاديّة وتوفير مواطن شغل ويوفّر مخزونا من العملة الصعبة وفرص هامة لتعبئة موارد إضافيّة منها،

- تُوّجت هذه الدراسة بعرض ملف متكامل **بتاريخ 6 ديسمبر 2018** على أنظار "لجنة تطهير المنشآت ذات المساهمات العموميّة وإعادة هيكلتها"، المحدثة بمقتضـى الأمـر عـدد 377 لسنة 1989 المؤرّخ في 15 مارس 1989، (يترأسها رئيس الحكومة بعضويّة الوزراء المعنيّين ومحافظ البنك المركزي...) حيث حظي الموضوع بالموافقة على إحداث شركة ذات مساهمة عموميّة مع التوصية بضرورة التنسيق مع ديوان البحريّة التجاريّة والموانئ (OMMP) قصد تمكينها من عقار يسمـح لها بمزاولـة نشاطـها **بجهـة صفاقس في تواصل لأنشطة أهمّ الوحدات الاقتصاديّة للشريك الخاص،**

تجسيما لهذه التوصية، تعهّد ديوان البحرية التجارية والموانئ طبقا لاختصاصه ومشمولاته بدراسة الموضوع قصد النظر في تمكين شركة المشروع التي تمّ إحداثها من استغلال عقار كائن بالميناء التجاري بجهة صفاقس في إطار عقد لزمة وفقا لمقتضيات التشريع النافذ من ناحية ومتطلّبات الملاءمة بين نشاط الشركة والأهميّة الوطنية للمشروع ومختلف الأنشطة الاقتصادية والترفيهيّة وحاجيات أهالي المنطقة من ناحية ثانية، حيث تمّت مطالبة الشركة بتقديم ملف متكامل بهذا العنوان يتضمّن بالخصوص **دراسة للمؤثرات البيئيّة والاجتماعية للمشروع** وتمّت موافاة إدارة الدّيوان بالغرض المطلوب،

- تجدر الإشارة والتأكيد في هذا الخصوص أنّ قطعة الأرض، موضوع الطّلب تمسح حواليّ ثلاثة (3) هكتارات ومتواجدة بالرّصيف المخصّص لرسوّ السفن بالميناء التجاري (رصيف المواد البيترولية سابقا)، تفتح على البحر طبقا لخصوصيّة نشاط الشركة وللمعايير الدوليّة في المجال **ولا تفتح على "شاطئ الكازينو" مثلما ورد بنصّ السؤال.**

هذا، وحيث تمّ استكمال كافّة إجراءات إحداث وتركيز شركة المشروع، انطلاقا من ضبط اسمها التجاري وتسجيلها بالسجل الوطني للمؤسّسات وتأسيس هياكل تسييرها، في انتظار تسوية الوضعيّة العقاريّة وتمكين الشركة من العقار سالف الذكر، فإنّ المؤسّسة العسكريّة تعوّل على تفهّم مواطني الجهة وتثني على مجهودات السّادة نواب الشعب عن جهة صفاقس للمساهمة في دعم جهود تركيز هذا المشروع المهيكل وإنجاحه لما له من فوائد اقتصاديّة ملموسة من شأنها تعزيز النهوض ببلادنا وتعزيز مناعتها وسيادتها وإرجاعها إلى مصاف الدّول الرّائدة في مجال التصنيع البحري لمختلف أنواعه.

وزير الدفاع الوطني

عماد ممّيش